

## بو عاصي أطلق معايير الجودة الخاصة بمؤسسات كبار السن:

### لدينا جمعيات ممتازة ومن يشكك بها فليتوجه الى القضاء



في ٢٤ تشرين الاول، رعى وزير الشؤون الاجتماعية بيار بو عاصي مثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، لمناسبة اليوم العالمي للمسن، حفل إطلاق «المعايير الخاصة بمؤسسات كبار السن في لبنان» المعد من وزارة الشؤون الاجتماعية، بإشراف الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون كبار السن في لبنان، وبدعم وتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

حضر الحفل الذي أقيم في بيت الحامي - بيروت، ممثل رئيسي مجلسي النواب والوزراء نبيه بري وسعد الحريري النائب عاطف مجداني، ممثلون عن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة العامة غسان حاصباني ووزير الاعلام والعمل ملحم الرياشي ومحمد كبارة، النائب شانت جنجنيان، ممثلون عن سفارات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا والمانيا، وجمعيات الامم المتحدة وحشد من النقابات والجمعيات المعنية.

#### بو عاصي

وقال بو عاصي: «يجب ان نفكر جميعاً بكيفية الاستفادة من المسنين وخبرتهم، ومن الافضل ان يبقى المسن في منزله، ويجب العمل كدولة ومجتمع لتأمين الظروف الملائمة لذلك كي يبقى في منزله ناشطاً لا محبطاً ينتظر ان تقترب ساعة موته». أضاف: «الانسان يعتبر مستناً وفق المعايير المعتمدة من سن الـ٦٥ عاماً، ولكن لا يزال العمر امامه وخبرته كبيرة لذا علينا الاستفادة من خبرات المسنين والبحث في سبل ادماجهم في المجتمع. وفي حال لم يتوفر المنزل نفكر باعتماد دار للمسنين».

ولفت الى ان «لبنان كان يتمتع بالتضامن العائلي كونه لم يدخل في منظومة الثورة الصناعية، ولكن هذا التضامن يتفكك اليوم بحكم الظروف، وأهمها الهجرة الكثيفة للابناء، لذا المطلوب الى جانب التضامن العائلي التضامن المجتمعي مع العنصر الضعيف ومع المسن لمساعدته بشكل محترم». وقال: «بعض المجتمعات تعتمد على شركات لرعاية المسن في منزله وربما نصل اليها يوماً في لبنان، لذا يتوجب التفكير بموارد مالية لتأمين ذلك».

أضاف: «مع استلامي مهام في وزارة الشؤون الاجتماعية خيل إلي ان الوزارة أشبه بصراف آلي «ATM» تتكفل بتقديم الاموال، لذا كان همي وضع معايير للعمل، ولكن تبين لي ان هناك من يعمل منذ ٢٠١٠ على وضع معايير في ما يتعلق بكبار السن، نحن كوزارة شؤون اجتماعية الى جانب اهتمامنا بملف الفقر ومراكز الخدمات الامثانية، نتابع قضايا اليتام، النساء المعنفات، المسنين، المدمنين وذوي الاحتياجات الخاصة». وتوقف عند الجمعيات التي تهتم بهذه الملفات، قائلاً: «يوجد في لبنان جمعيات ممتازة والعمل الاجتماعي عندنا قائم عليها، لذا من المعيب

الحديث لعملها الرعائي والصحي والاجتماعي، مع ضمان حصول كبير السن على أفضل الخدمات اللازمة ذات الجودة العالية».ولفتت الى ان «هذه المعايير تشكل باكورة المعايير التي تطلقها الوزارة في إطار علاقتها مع مؤسسات القطاع الأهلي، وهي التي انتهجت منذ تأسيسها سياسة الشراكة مع هذه المؤسسات، إنطلاقاً من إيمانها بأهمية التكامل بين القطاعين العام والخاص للاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة».

وحدثت عن حجم «التحديات الضاغطة التي يواجهها هذا العمل على المستوى الوطني في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقصور الإنفاق على الشأن الاجتماعي عموماً عن تلبية الحاجات المتزايدة». وقالت: «رغم كل ذلك، سلك ملف المعايير طريقه ليصير النور بثقة وجهد كل من عمل على إيجازه، وإيمان فريق عمل وزارة الشؤون الاجتماعية بإدارة وتوجيهات سعادة مدير عام الوزارة القاضي عبدالله أحمد، وبإرادة وقرار صاحب القرار، رأس الإدارة التي نفتخر بالانتماء إليها، معالي وزير الشؤون الاجتماعية الأستاذ بيار بو عاصي».

#### قرداحي

وقالت مسؤولة برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان اسمى قرداحي: «كما بات معلوماً، شهدت كل البلدان، متقدمة كانت أم نامية، تحولاً ديموغرافياً كبيراً تمثل في ارتفاع نسب الشباب ونسب كبار السن، تحول مرده إلى انخفاض معدلات الخصوبة، انحدار معدلات الوفيات وارتفاع توقع الحياة عند الولادة، فتحوّلت بذلك شيخوخة السكان إلى قضية اساسية في العالم اجمع وخاصة البلدان النامية».

أضافت: «تمر الدول العربية كافة تقريباً بظاهرة شيخوخة السكان حيث

يشير تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان حول وضع المسنين في المنطقة العربية الصادر هذا العام، الى ان نسبة السكان ٦٠ وما فوق يتوقع ان تصل الى ١٥,٢٪ في حلول عام ٢٠٥٠ من مجمل سكان العالم وبنسبة قدرها ٦٠٪ عن السنوات الـ٣٥ (٢٠١٥ الى ٢٠٥٠)، مع ما يترافق مع ذلك من تحد كبير في تأمين الموارد ومواجهة عدة تحديات ناجمة عن العلاقة بين الشيخوخة والبطالة واستدامة نظم التقديرات الصحية والاجتماعية، وغيرها».

وتابعت: «في خضم هذه التغيرات، استأثرت قضية كبار السن باهتمام خاص لدى المجتمع الدولي فتزايدت الدعوات الى الدول كافة للتعلم من قضايا كبار السن وضرورة الاستجابة لها، أما لبنان فلم يكن بعيداً عن التغيرات في العوامل الديموغرافية خلال العقود الماضية، فالتحسن للموس في أوضاعه الاجتماعية والصحية، جعله يصل إلى مرحلة متقدمة جداً في التحول

الديموغرافي ويتأثر بنتائجها: فمن جهة أولى، بلغ معدل الخصوبة الكلية ١,٧ مولوداً للمرأة الواحدة وهو من أدنى المعدلات في المنطقة العربية، ومن جهة ثانية، شهد لبنان تراجعاً ملحوظاً في معدلي الولادات والوفيات الخام، وبالتالي فقد انعكس هذا التحول الديموغرافي على البنية العمرية للسكان، فارتفعت نسبة كبار السن (٦٥ وأكثر) إلى ٩,٦٪ في العام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ١٠٪ في العام ٢٠٢٥ و١٣٪ في العام ٢٠٥٠».

وختتمت: «أفضت شراكتنا مع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تطوير معايير الجودة الخاصة بمؤسسات كبار السن التي نضعها بين أيديكم اليوم، دون الحاجة إلى ذكر كل ما رافق تطوير هذا الملف من أنشطة متفرعة على سبيل عقد ورش عمل، وتنظيم حلقات تدريبية، وتطبيق المعايير في بعض مراكز الخدمات الإيمانية التخصصية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، هي معايير تتماشى مع المعايير الدولية، وتأخذ في الاعتبار الخصوصية اللبنانية وتراعي الواقع المحلي للمؤسسات وقدرتها على تبني التدابير والوسائل التصحيحية، كما وتشكل تجربة رائدة وفريدة هي الأولى من نوعها في الدول العربية».

#### شرح

وتخلل المؤتمر شرح موجز لمسار إنجاز هذا الملف وخطوات التطبيق المرتقبة مع التركيز على أهمية دعم هذا المشروع وتوفير التمويل اللازم لضمان استثمار نتائجه وتعميم الفائدة منه في سائر مؤسسات الخدمة في لبنان والبناء عليه على المستوى الوطني مع اعضاء الهيئة الوطنية الدكتور نبيل جيا والخبيرة منال سعدي حوراني.

